الارادة

لسان الحزب الحر الدستوري (ارادة الشعب من ارادة الله وارادة الله لا تقاوم)

مديرها المسئول : محمد المنصف المنستيري ـ زنقة الرياض رقم ٤ بتونس

عدد ٢٢٣ السنة الرابعة ـ يوم الاربعاء ١٨ محرم ١٣٥٦ ـ ٣١ مارس ١٩٣٧

«EL IRADA» 4, Impasse Er-Riad, TUNIS (٣٠ صانتيما)

الادارة التونسية امس واليوم

لقد بينا في مقالاتنا السابقة بالادلة القطعية التي لا تقبل الطعن او النقض ان ازدواج السيادة في البلاد التونسية خيال في خيال وانه لا سيادة الا سيادة سمو امير البلاد الجليل صان الله عرشه ووقاه من كل سوء . كما بينا ان كل سلطة في البلاد انما هي ناشئة ومرتكزة على هذه السيادة الوحيدة . وان استعمال السلطة الذي تباشره فرنسا انما تباشره بطريق الوكالة عن صاحب السيادة الاصلية مولانا المعظم ✻

ونريد اليوم ان نتمم بحثنا في هذا الموضوع ببيان الحالة التي كانت عليها البلاد في اول عهد الحماية وما تطورت اليه اليوم تطورا خولفت فيه اصول الحماية وهدمت هدما في سبيل دفع البلاد وادارتها وحكومتها الى الاندماج التام حتى ترتب على ذلك دخول اضطراب عظيم على جميع الامور سببه الوحيد هذا التطور . وارهقت البلاد باثقال عظيمة عجزت عن تحملها اليوم عجزا تاما ووقعت بسببها فريسة للفقر والبؤس والمجاعة الدورية التي لن تزول الا بزوال اسبابها ولن يفيد في قطع دابرها العلاج الوقتي .

ان معاهدتي الحماية قد حددتا مامورية النفوذ الفرنسي ونطاق عمله فقضتا بان الادارة المباشرة في البلاد من خصائص وحقوق التونسيين وحكومتهم . وان فرنسا يقتصر عملها على المراقبة والارشاد . ويتولى القيام بذلك نيابة عنها ممثلها لدى سمو الباي وهو المقيم العام ويعاونه نوابه في الآفاق الذين استمدوا اسمهم من نفس هذه المامورية وهم المراقبون المدنيون القائمون في الوقت نفسه بوظائف قناصل فرنسا في الجهات التي ينتصبون فيها

ووظيفة المقيم العام حدد نطاقها في الفصل الخامس من معاهدة باردو بانها النيابة عن الدولة الجمهورية الفرنساوية لدى سمو الباي «والسهر على تنفيذ احكام هذه المعاهدة والوساطة في علائق الدولة الفرنساوية مع الادارات التونسية في كل النوازل التي تهم الجانبين معا »

لكن بما ان الفصل الاول من اتفاقية المرسى قد اقتضى التزام سمو الباي باجراء الاصلاحات الادارية والعدلية والمالية فقد لزم قبول استخدام مستشارين فنيين لاقامة قواعد النظام الجديد وفق مبادي الاصلاحات العصرية . ولذلك فلما اسست الادارات التونسية الحالية جاءت الاوامر الصادرة في تاسيسها خالية من كل نص يخول للموظفين الفرنسيين الاختصاص باي وظيفة سواء كانت كبيرة او صغيرة فنية او غير فنية . بما في ذلك وظائف الكاتب العام لحكومة الحماية والمديرين العامين ورؤساء الادارات

وايضا فقد احترم كل الاحترام وجود الادارة التونسية كما احترم وجود الموظف التونسي . ولم يكن في وجود الموظف الفرنسي ازاءه ما يهدد مركزه ونفوذه لان الامر كان قاصرا على المراقبة والارشاد ليس الا ولم يتحول السير الى وجهة الاندماج الا بعد حين وهكذا سار ـ في اول عهد الحماية ـ جميع القائمين بوظيفة المقيم العام ومعاونوهم الذين جاءوا لتنفيذ الاصلاح الجديد . وخلو الاوامر التاسيسية للادارات التونسية المختلفة من النص على اسناد الوظائف الكبرى فيها للفرنسيين يدل على ان نية القائمين بالامر لم تكن متجهة لاكساب الفرنسيين حقا في هذه الوظائف التي قسموها فيما بعد الى اقسام اهمها سموها وظائف النفوذ وقالوا انها يجب ان تكون مختصة بالفرنسيين والقليل الذي بقي منها بيد التونسيين عملوا على اخراجهم منها بمختلف الاساليب ثم احلوا فيها الفرنسيين بدلا عن التونسيين واعلنوا بعد ذلك انها اصبحت حقا مكتسبا لهم لا يمكن انتزاعه منهم وتشبثوا بذلك الى حد ان عطلوا كل محاولة لتنفيذ امر منصرون القاضي بمشاركة التونسيين في الوظائف .

مع انه اذا نظرنا للواقع في اول عهد الحماية نجد ان اسناد بعض الوظائف ذات النفوذ للفرنسيين لم يكن على معنى احتلالها احتلالا ابديا وانما كان المقصود الحقيقي منه ان يتمكنوا من ادخال الاصلاح على هيكل الادارة التونسية واجرائه بسهولة تامة . ثم لان طبيعة المسئولية الثقيلة التي تحملوها في ميدان الاصلاح قد اقتضت اعطاءهم نفوذا واسعا متفقا مع هذه المسئولية حتى تكون لهم حرية العمل

ولكن لم تمض مدة وجيزة على السير في هذا الطريق حتى تغيرت افكار ممثلي فرنسا من هذه الناحية واخذت الادارة الفرنسية تكون شيئا فشيئا متميزة عن الادارة التونسية وتطغى عليها وتعمل على ابتلاع وجود الحكومة التونسية جملة واحدة وتهددها بالزوال والفناء كما زالت من الوجود السلطة الحربية التونسية التي قضت معاهدة باردو بوجودها

ومنذ ذلك الوقت عمرت مكاتب الادارة التونسية بالموظفين الفرنسيين وصار وجود التونسي في ادارات بلاده مهددا بالاضمحلال التام . واصبحت الوظائف القليلة التي في ايدي التونسيين اشباحا بلا ارواح او كالمريض الذي يعالج سكرات الموت حتى ان اول وزير للعدلية اسندت اليه هذه الوظيفة عند تنفيذ السياسة الجديدة التي ابتدعها المقيم الاسبق م . سان وسماها « سياسة المشاركة » ـ وهذا الوزير على ما نظن اجرأ وزير تونسي في عهد الحماية الاخير واشدهم غيرة على التمسك بكامل نفوذ وظيفه ـ لم يتمالك ان صرح علانية لاحدى الجرايد العربية ان الوزير التونسي في عهد الحماية الحالي لا نفوذ له . كما ان وزيرا آخر صرح في احدى المناسبات لاحد رجال السياسة التونسية ان وزير الحماية لا يمكن له ان يقول « لا » بل هو مرغم دائما على ان يقول « نعم » كيفما كان الامر .

ومما لا شك فيه ان معظم السبب في هذه الحالة يرجع الى ضعف هؤلاء الموظفين واستكانتهم واستعدادهم الدائم لتسليم ما بايديهم من النفوذ اما لعدم قدرتهم على وقوف موقف المعارضة او لانهم يجدون الترضيات الكافية فيما يتعلق بمصالحهم الخاصة وبافراد عائلتهم وباصدقائهم ومحسوبيهم .

واستمر الامر على هذا المنوال في تقدم مطرد وتطور مستمر ولا تزال الخطوات مستمرة في سبيل الاجهاز على « الرجل المريض » الذي اختفى في تركيا وظهر في تونس . حتى لقد

(البقية بالصفحة الرابعة)

الى مولانا المعظم

لقد كان لما نشرناه في العدد الماضي عن موقف سمو الامير الجليل ابقاه الله في مسالة وجوب الاحترام الكلي للقرار الذي انتهت به مشكلة المتجنسين تاثير عظيم في الاوساط التونسية اطلق السنة الناس على اختلاف طبقاتهم بالدعاء لمولانا المعظم بالعز والتاييد وطول البقاء وزرع في قلوبهم محبة له اصلها ثابت وفرعها في السماء

وقد توارد علينا الناس افرادا وجماعات وتقاطرت علينا الرسائل من مختلف الجهات . وكان الامر الوحيد الذي يريده مشاكل فرد وكل جماعة وكل صاحب رسالة هو ان نعرب بلسانهم للجالس على العرش ثبت الله اركانه عن اكيد الولاء والاخلاص وعما داخل الامة من السرور الذي لا مزيد عليه بوقوف سيد البلاد وحامي حمى الوطن والدين هذا الموقف المشرف النبيل لرد عادية الاعتداء عن شعور الامة وعن قدس معتقدها الطاهر ودينها الحنيف

وكلهم ايضا يلتمسون من جنابه العالي ان ينزل العقاب الصارم بمن ادى صنيعه الى الاعتداء الشنيع على حرمة مقبرة المجاهدين المقدسة وعلى الاوامر السامية الصادرة في عدم دفن المتجنسين بالمقابر الاسلامية وتخصيص مقابر خصوصية لهم

كما انهم يلتمسون منه انزال اشد عقاب على كل من يسعى في الحيلولة دون وصول انات الامة واصوات تألمها للمسامع العلية يريد بذلك الحيلولة بين الامة وبين الجالس على العرش ايده الله واعز به امته التي تفديه بالمهج والارواح .

ومهما قلنا في امر هؤلاء الذين جعلوا البلاط العامر في حالة حصار بمن حشروهم فيه من اعوانهم وابنائهم وصنائعهم ونصبوا فيه مراقبة صارمة يريدون ان لا يسمع مولانا المعظم ابقاه الله عن امته وشؤون بلاده الا من افواههم والا الكلمة التي توافق اغراضهم ودسائسهم

نعم فمهما قلنا واطنبنا القول في ذلك فانا لا نستطيع ان نصف مبلغ سخط الامة على هؤلاء العاقين لوطنهم واميرهم الجليل . فياحبذا لو استجاب مولانا ابقاه الله رجاء امته المخلصة وطهر بلاطه العامر منهم ومن دسائسهم حتى يكون السدة الملوكية ـ كما يجب ان تكون ـ الملاذ الاحمى والكهف الامنع للامة ولعموم التونسيين . وحتى يتمكن الجميع من الاعراب الصريح للجالس على العرش عن الولاء الصادق والاخلاص العظيم وما ذلك على همة مولانا ابقاه الله بعزيز .

التعليم الابتدائي . غايته ونتائجه

ان التعليم الابتدائي في كل امة من الامم هو اساس مستقبل كل شعب من جهة الثقافة والتدرج في مدارج الرقي والعرفان فمنه تتكون الاخلاق القومية والدينية ويظهر الشعب بمظهر الصلاح او الفساد وكنت طالعت في اوائل هذا القرن الميلادي كتابا للشيخ يوسف النبهاني القاضي ببيروت عنوانه (ارشاد الحيارى في تحذير المسلمين من مدارس النصارى) حذر فيه ابناء وطنه بلاد الشام من مضرة ادخال ابنائهم في مدارس الاباء اليسوعيين وبين لهم فيه كيف ينطبع في مرآة الطفل الصغير ما يتلقاه من معلميه من المعتقدات والاخلاق التي لا تخلو من بث السم في الدسم اذ ان التلميذ مجبور بطبيعته على التخلق باخلاق اساتذته

وعند انتصاب الحماية الفرانسية على البلاد التونسية شرعت الحكومة في استنباط اسلوب جديد للتعليم التونسي مع مراعاة التعليم الفرنساوي فانشأت المدارس العربية الفرنساوية وجعلت فيها الحظ الاوفر للتعليم العربي الاسلامي كل ذلك لجلب التلامذة من المدارس المعروفة عندنا (بالكتاتيب) القرآنية التي كانت وحيدة في البلاد وادخالهم في مدارسها الجديدة حتى انها اضطرت للاستعانة (بالعمال) على ذلك وخصصت للمؤدبين دريهمات شهرية على كل تلميذ يرسلونه من كتاتبهم الى المدارس العربية الفرانسوية فكنا مثلا بسوسة في ذلك التاريخ منكبين على حفظ القرآن الكريم حتى حصل البعض منا على حفظه او جله فوضع ارسالنا لتلك المدارس وصرنا نتعلم اللغة الفرانسوية مدة نصف يوم ونقضي النصف الاخر في حفظ القرآن .

وتحريضا على الاقبال على المدارس المذكورة جعلت بسوسة مؤدبين اثنين بها لتحفيظ القرآن ومدرسا لتلقين المبادي الاسلامية العربية واستمر الحال على ذلك المنوال الى اواخر القرن الفارط وكانت الحكومة انشأت المدرسة العصفورية بتونس لترشيح المعلمين العربيين لمدارسها وجعلتها تحت ادارة احد اساتذة الجامع الاعظم وهو العالم المرحوم الشيخ سيدي صالح قايجي واشترطت على التلامذة التحصيل على كامل القرآن او الكثير منه وجعلت من جملة برنامج التعليم بالمدرسة المذكورة تجويد القرآن الكريم والرسم والعلوم الدينية كالفقه والتوحيد واضافت اليه بعض سويعات لتعليم المبادي الفرانسوية ثم انقلبت تلك الحالة ونسخ البرنامج المذكور والغيت المدرسة العصفورية وعوضت بمدرسة ترشيح المعلمين الموجودة الآن حتى ان مديرها بعد ان كان من اعظم اساتذة الجامع الاعظم عوض بمعلم ابتدائي فرانساوي وتغير البرنامج وصار اقرب الى الفرانسية منه الى العربية بحيث صار التلميذ المترشح لتعليم العربية له معرفة بسيطة بالعربية مع حظ وافر باللغة الفرانسوية وبذلك صار التعليم العربي بالمدارس العربية الفرانسوية يعتبر كلغة اجنبية لا يعرف التلميذ منها الا بعض الفاظ وبعض عبارات وضربت الحكومة صفحا عن التعليم الديني القومي حتى صار التلميذ لا يعرف الا شيئا قليلا من اصول دينه كان لقنها له ابواه ويجهل تماما تاريخ بلاده وتاريخ الاسلام العام وتاريخ عظماء الاسلام بخلاف التاريخ الفرنساوي فانك تجده يعرفه كل المعرفة ويحيط به كل الاحاطة كتاريخ (الكلوفيس . وشرلمان) الذي كانت له علاقة بخليفة الاسلام للدولة العباسية هارون الرشيد (وشارل مرتيل) وكيف انتصر هذا على المسلمين الذين فتحوا بلاد الاندلس وجنوب فرانسا الى ان وصلوا بلد (بواتيي Poitier) وغير ذلك من تاريخ فرانسا الدال على نهضتها ورقيها وتقلب حكوماتها ولا يعرف التلميذ شيئا من مفاخر اجيال الاسلام كتاريخ وسيرة عمر بن الخطاب خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثاني وفتوحاته وعدله بين الناس وتاريخ المامون والنهضة العلمية في زمانه والاختراعات الفنية وتاريخ اسد ابن الفرات الذي خرج من بلاد القيروان وركب من سوسة البحر وفتح جزيرة (صقلية) . وتاريخ الطبيب المشهور ابن الجزار . ولا تاريخ عقبة ابن نافع الذي رسم اساس القيروان ولا الدولة الفاطمية التي كانت فتحت المهدية وجعلتها مركز الخلافة الاسلامية وغير ذلك من تاريخ تونس حتى تاريخ ابن خلدون المؤرخ والفيلسوف العظيم الاسلامي الذي ذاع صيته شرقا وغربا .

وظنت الحكومة الحامية انها باسلوبها الجديد في التعليم ستقضي على اخلاقنا وتاريخنا الاسلامي ولغتنا العربية ليتيسر لها ادماجنا في قوميتها فانشئت مدارس مثلها في جميع انحاء المملكة التونسية لكن كانت النتيجة عقيمة بحيث انك ترى مدارس بقرى عديدة كالحامة اسست منذ مدة تزيد على ثلاثين سنة لم يحصل على الشهادة الابتدائية منها الا تلميذ واحد وبقية النشء الذين زاولوا التعليم بتلك المدرسة في المدة المذكورة اضاعوا زهرة شبابهم وخسروا الصفقتين وصاروا مذبذبين لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء، وهي النتيجة السياسية التي قصدت من تاسيس تلك المدارس فاضمحلت اصول العربية منها ولم تعوض باللغة الفرانساوية وبذلك يحق لنا ان نكرر ما صرح به م . فيانو من خيبة سياسة الاندماج ولم يكف القوم درسا ما كان من اتخاذ هذه السياسة ببلاد اخواننا الجزائريين الذين صاروا وهم لا يتكلمون تماما بالعربية ولا بالفرانساوية وصارت لغة البسطاء منهم لغة ممزوجة بين العربية المحرفة والفرنساوية المعبر عنها (سابير Sabir) حتى اتخذ البعض من الفرنسويين هذه الحالة سببا للتهزي والضحك على الجزائريين . ومما يلاحظ من خطاب الوزير المذكور انه لا زال مصمما على احداث مدارس البوادي التي استنبطها م . قومدير المعارف وحاول احداثها لتعميم التعليم ولم ينتبه الى النتيجة العقيمة التي حصلت عليها الحكومة الفرنساوية بالقطر الشقيق

(البقية بالصفحة الرابعة)

اغراضه لدى ذوي النفوس الضعيفة ولو كان في ذلك انتهاك صارخ لحقوق الناس ولحرمات العدل والانصاف ولا سبب لهذا الا ان ذلك الموظف الكبير يعلق رضاه على رضا صديقه الذي يعتقد فيه الصلاح ولو اصف ذلك المرظف لخص نفسه بما يشاء من الاعتقادات ولكف صديقه عن ايذاء سمعته ايذاء حتى جعلت احاديث الناس هذه الصداقة سخرية الساخرين . وبذلك يجعل ما لله لله وما لقيصر لقيصر كما يقول المثل

هذه نبذة صغيرة من مساوي المحسوبية نسوقها للتدليل على ما يلحق الناس من العناء بسببها . والذي دعانا لذكر قصة «راسبوتين» بالخصوص هو انا نظن ان لها «دوسي» يمكن ان يرجع اليه امثالنا بالتشكيات والمظالم وبأنات البائسين وصرخات المحزونين . ومن هذه القصة وامثالها وامثال امثالها يتبين للباحث المنصف ما احدثته المحسوبية من شرور وآثام وانه لا مناص من قطع دابرها اذا كان يراد حقيقة القضاء على الريبة الحافقة على عفة الادارة التونسية ونزاهتها والتخفيف من ويلات المنكوبين . ولا يتم ذلك الا بازالة الضعف من نفوس الموظفين وجعلهم يؤمنون بان الرقي منوط برضا الرؤساء حقيقة ولكنه رضا الوظيفة لا رضا الشخص القائم بها

فهل لنا ان نؤمل ياترى وصول الاصلاح الى هذا الميدان ؟ . ان التونسيين يكونون حينئذ سعداء لو تحققت الاماني والآمال

مكيالان وميزانان

منذ سنوات قررت بلدية العاصمة هدم الحارة اليهودية وتجديد بنائها في شكل ملائم للصحة والذوق ومساير لبرنامج تجميل المدينة . وتنفيذا لذلك وضع المجلس البلدي يده على منطقة واسعة تشمل خلاف الحارة اليهودية عدة احياء آهلة بالمسلمين وشرع فعلا في الهدم بعد ان شيد بنايات عظمى قرب باب الخضراء اعدها لسكنى اصحاب المنازل التي شرع في هدمها من مواطنينا اليهود . كما شرع في تشييد ثلاث بنايات ضخمة جدا في موضع المنازل التي وقع هدمها وعما قريب يتم العمل فيها وتصبح صالحة لايواء السكان

وقد خصص المجلس البلدي لهذا المشروع اعتمادا ضخما بضعة ملايين يقال انه حصة اولى وان التقدير الحقيقي يبلغ بضع عشرات من الملايين . ويشاع ان رجال البلدية يرون ان الموارد الاعتيادية بميزانية المدينة لا تكفي وحدها للقيام بتسديد كل لوازم المشروع وانهم لذلك يفكرون في طلب عقد قرض تضاف فوائضه على كاهل السكان الذين عجزوا عن دفع الضرائب البلدية الباهظة جدا . وما عليهم فيما توجبه الحقائق الراهنة اذا اغدقت النعم على المقاولين واصحاب رؤوس الاموال والوسطاء وعموم من شملهم الانتفاع الظاهر والخفي من وراء القيام بمثل هذه المشاريع .

ليس غرضنا هذا من هذه العجالة . ولكنا نريد ان نبين للملأ ان البلدية لها مكيالان وميزانان بل لعل لها اكثر من ذلك . وربما توحي الينا الحقائق المحسوسة المشاهدة بالعيان ان نقول ان معاملتها للسكان تختلف باختلاف المعتقد الذي يدين به الانسان . ويدل على ذلك انا نراها قد شيدت منذ سنوات بنايات عظيمة بالعاصمة واسكنت فيها فعلا سكان المنازل التي هدمتها من اليهود فقط وتغافلت عن المسلمين فلم تبن لهم اي بناية لحد الآن

نعم انها تقول انها قد عقدت العزم على البناء لهم بالملاسين ولكنها لم تفعل شيئا لحد الان . ولقد اخبرنا مطلع ان هذه البلدية قد اختارت لنفسها منصب الحاكم بامره الذي لا يبالي بالحقوق ولا يقيم وزنا للواجبات . فقد عز على القائمين عليها ان ينال التونسيون المسلمون من قيامها بواجبها في مسالة سكان الحارة ما ناله مواطنوهم التونسيون اليهود . فراوا ان تأكل البلدية بيد القط فتجني الثمار ولا عليها اذا احترقت يد القط بالنار . وذلك ان من بين المنازل التي هدمتها البلدية وانتزعت ملكيتها للمصلحة العامة منازل تملكها جمعية الاوقاف فرات البلدية ان لا تسلم اثمانها لخزينة الجمعية وقررت استبقاءها تحت يدها واخذ راس صالحة للبناء من الجمعية لكي تباشر البلدية بنفسها اقامة بنايات باموال الجمعية المحجوزة عندها لكي يقع حل مسالة السكان المسلمين بالمنطقة المهدمة على وجه لا يكلف البلدية سانتيما واحدا حيث يقع اسكانهم في بنايات مقامة باموال الجمعية مقابل كراء تعينه البلدية وتتولى قبضه البلدية ثم تدفعه للجمعية او تقاصصها به فيما عليها من ضرائب بلدية . اي ان البلدية قد نصبت نفسها مقدما على الجمعية بدون حكم قضائي . ويا ليتها كانت مقدما نزيها لا يستعمل اموال محجورة في القيام بالواجبات المفروضة عليه هو ولا دخل للمحجور فيها بالمرة

ـ ففي اي عصر نعيش يا ترى ؟ وهل لنا ان نؤمل في وجود يد قوية تقضي على هذا العبث وتجبر البلدية على القيام بواجباتها بنفسها وعلى ان تؤدي خدمتها بدون اعتبار الجنس والمعتقد تمشيا مع العدالة والمساواة . او على الاقل رحمة بيد القط حتى لا تأكلها النيران .

(بين المتلوي وكليشي)

(بقية المقال الافتتاحي)

عليهم واجبات الطاعة العسكرية القيام بها حالا دون اعتراض . لانا نرى في هذا مغالطة واضحة لاخفاء الحقيقة الصارخة عن العيان وهي ان ارتكاب الجندي لجريمة اثناء قيامه بواجبه لا يعفيه من المسئولية ولا يبريه من العقاب . فلا عذر اذن يبرر موافقة المقيم العام على مبدأ توسيم القتلة قبل ان يقول القضاء كلمته لان في ذلك تاثير وأي تاثير على مجرى البحث العدلي وعدول به عن الطريق المستقيم وهذا هو بلا شك الغرض الذي يرمي اليه الكولونيل مورو صاحب الاقتراح ومن وراءه من اصحاب الغايات . ولعلهم قد وصلوا الى ادراك هذا الغرض كما يظهر من سير البحث الى حد اليوم .

ومن الصدف الغريبة ان وقعت في فرنسا فاجعة تشابه فاجعة المتلوي مشابهة تامة في النتيجة ولكنها تخالفها مخالفة تامة في تصرفات الحكومة هنا وهناك . ففي فاجعة المتلوي وقع ما علمه الناس من محاولة توسيم القتلة وشكرهم علنا والقاء القبض على المعتدى عليهم وتوجيه سلسلة طويلة من التهم عليهم بينما لم توجه اي تهمة على قاتليهم والصارخين عليهم . وفي فاجعة كليشي بفرنسا اجتمع مجلس الوزراء حالا واهتمت الحكومة اهتماما جديا بالامر واعربت عن تأسفها واثنت على المنكوبين وبرهنت على عطفها نحو عيالهم ونحو الجرحى من المتظاهرين كما قررت ان تسعى بدون تأخير في حصر المسئوليات وزجرها بدون ضعف .. وذهب وزير الداخلية الى مكان الحادث فصرح للصحفيين انه يصعب عليه ان يفيدهم بشيء واكد ذلك قائلا « ليس لي ان اطلعكم على رايي لاني اريد ان اترك للبحث مهمة تحقيق المسئولية » ولم يصدر عنه اي شكر لاعوان الامن العام فضلا عن ان يفكر في تقليدهم النياشين

فاين هذا من الموافقة على اقتراح الكولونيل مورو الذي يتضمن مبدأ مجازاة القتلة كيفما كان عددهم وكيفما كانت الجراحات التي اصابتهم قبل ان يقول القضاء كلمته . وبالرغم عما وقع من التكذيب والعدول عن التوسيم ـ الذي لم يقع الا بفضل مولانا الامير الجليل ابقاه الله كهفا منيعا لامته . وذلك بالرغم عن صنيع الوزير الاكبر وصنيع م . كارترون ـ فان الحقائق التي انكشف امرها تبين لنا بوضوح اتجاه فكرة المقيم العام وهو ما اسفنا له شد الاسف وترتب على ذلك النتيجة الثانية التي اجملها مراسل الديبش تونزيان في قوله « ان البحث العدلي قد افضى في حالته الراهنة الى ٤٣ موقوفا (من العملة) منهم ٢٠ قد القي عليهم القبض هذا وان احد الموقوفين لا يزال لحد الآن بمستشفى المتلوي » ثم اجمل التهم فكانت حسب قوله « جنايات واعتداءات على الضباط والاعوان المؤتمنين على السلطة العامة . اضف الى ذلك حمل السلاح الممنوع (عصي واحجار في مقابل بنادق حربية) والتهديد الشفاهي بالقتل وعصيان مع اظهار السلاح في الجمع وعنف وثلب ضباط واعوان القوة العامة الخ » ومع طول هذه القائمة فليس بينها اي تهمة موجهة ضد اعوان القوة العامة

فما ابعد الفرق بين المتلوي وكليشي وما ابعد الفرق بين موقف حكومة تونس وموقف حكومة باريس . افلا يكون سبب ذلك ان ان ضحايا الفاجعة الاولى كانوا تونسيين وان ضحايا الفاجعة الثانية كانوا من الفرنسيين . وان قسط الناس من العدالة يتبع جنسيتهم ومعتقدهم . ام ان العدالة ايضا خاضعة لسياسة المبز والتفوق مثل كل شيء في هذه البلاد ؟

الجبر والاكراه

منذ بضعة اسابيع وقعت جناية قتل في بلدة المرسى واخذ اعوان الامن العام والجندرمة يوالون البحث عن المجرمين وبالفعل القوا القبض على بعض الذين توجهت اليهم التهمة وانهالوا عليهم بالضرب الشديد المبرح لحملهم على الاعتراف . ولقد قيل لنا ان عملية التعذيب المشار لها قد كانت نتيجتها اصابة احد المتهمين بكسر في اضلاعه ونقل بسبب ذلك الى المستشفى وربما كانت حالته الآن في خطر .

فهل نحن الآن في عهد القرون الوسطى ام هل يبيح القانون مثل هذا التعذيب لانتزاع الاعتراف من المتهمين بالقوة والجبر ؟ وعلى كل حال ففي هذا دليل حي نسوقه لتاكيد صحة ما قلناه سابقا عن قساوة الجندرمة واعوان الامن العام .

صوت من وراء الخدر

للوطني الفاضل السيد فرج عباس احد احرار الدستوريين المخلصين للدين والوطن كريمة صالحة متعلمة تعليما موافقا للشرع الحنيف حافظة للقرآن الكريم غيورة كابيها على دينها ووطنها ترى ان صلاح بلادها ورقيها يجب ان يقوم على دعامة ثابتة عمادها تعليم البنت ام المستقبل وتالم لما تراه من جهل الامهات وماله من النتائج الضارة . وقد ارسلت لنا هذه الكلمة التي ننشرها تشجيعا لها وتلبية لطلبها بارك الله لابيها فيها وجعلها من الامهات الصالحات العاملات النافعات :

ـ الام بين العلم والجهل ـ ١

الام هي المدرسة الاولى للابناء، وعليها يتوقف عمران البلاد وسعادتها وهي مقياس الشعب المبرهن والناطق عن كافة احواله اما ان تجده راقيا تبعا لرقي الام بما هو مجسم في افراده من الاخلاق العالية وعزة النفس والاعتماد عليها والشجاعة باتم معانيها وبلوغ اوج الكمال والسيادة الحقة فيرجع فضل ذلك للام التي هي على علم متسع بكل ذلك وهي التي زرعته في افئدة النشء الى ان طبعت من اول وهلة عليه فلن تمحي بل تتسع دائرتها في المدارس وترتكز على ذلك الاساس المدعم المحكم . ويتم تشييد كل ما تطمح له النفوس العالية بكمال السهولة

واما ان تجده منحطا في كافة مظاهره تبعا لانحطاط الام ايضا بما هو مجسم في افراده من الجهل بابسط الاشياء دابهم التفرقة والجبن في مقام الاقدام ومناصرة الرذيلة والمنكرات يحتقرون انفسهم ويعظمون الاجنبي ويبذلون له اموالهم وانفس ما لديهم صاغرين ويقلدونه في كل شيء، ولو خالف المعتقدات الاسلامية والاداب المحمدية الى غير ذلك مما صير المسلم غريبا في بلاده مغلوبا على امره لا حق له في الحياة . ان ذلك كله نشا عن جهل ابيه وامه التي لا تفرق بين الضار والنافع والحسن والقبيح وتحسب التمدن والرقي في اقتناء ما يقدمها لها تاجر الاقمشة الاجنبي مثلا فتراها تسرع له بانفس مالها ومال زوجها الذي اكتسبه بالاتعاب الشاقة ليتنعم ويكتسب بذلك القصور الشاهقة وتستخدم في تنظيف قاعاتها ابنتها او ابنة اختها مثلا الى ان تصبح كل مسلمة خادمة جزاء جهلها وتفريطها في اولادها ومالها وتحسب انها احسنت صنعا . فيا ايتها الاخوات انهضن وتعلمن ما يرفع شانكن في الحياتين كما كانت امهاتنا اللاتي سعد بهن الاسلام واهله .

(كريمة فرج عباس)

طبربة

ورد لنا من مراسلنا الفاضل ما ياتي :

عقدت هيئة الشعبة الدستورية بطبربة اجتماعا مساء يوم الجمعة ١٩ مارس حضره كافة اعضاء اللجنة التنفيذية وبعد تبادل الاراء في عدة مسائل استعرضت الحالة المحزنة والمكدرة للنفوس الناشئة من واقعتي المتلوي والمضيلة التي استشهد فيها عدد كبير من الانفس البشرية وذهبوا ضحية الظلم والاستبداد لا لذنب اقترفوه سوى اظهار استيائهم باعلان الاضراب عن الشغل من المعاملة السيئة وهضم حقوقهم الشرعية فحصل تاثير عميق في نفوس جميع الحاضرين واعلنوا استياءهم وسخطهم على المدبرين والمتسببين في حدوث هاته الوقائع المؤلمة .

وبعد تبادل الاراء في جميع ما ذكر قررت الهيئة بالاجماع نشر احتجاج على صفحات الجرايد اعلانا على تضامنها مع الحزب الدستوري واستكارها على المتسببين في مجزرة المتلوي والمضيلة . وهذا نص الاحتجاج :

ان الشعبة الدستورية بطبربة تحتج بكل ما لديها من قوة لدى المراجع العالية بتونس وفي فرانسا على القلاقل الدامية الواقعة بالمتلوي والمضيلة تلك الوقايع التي ازهقت فيها انفس بشرية ظلما واعتسافا لا ذنب لها الا انها قامت بواجب المطالبة بحقوقها المهضومة فكان جوابهم اطلاق الرصاص وسقوط الضحايا على الارض تتخبط في دمائها الزكية

ونحن نشاطر اولياء الشهداء في حزنهم ومصابهم ونسأل الله ان يتغمدهم برحمته ونطلب من رجال العدل والانصاف وعلى راسهم جناب العميد اجراء بحث مدقق وانزال صارم العقاب على المجرمين والمتسببين فيها مهما كانت صفتهم ورتبهم حتى لا تتجدد امثال هاته الحوادث الاليمة .

ونطلب من جناب المقيم جعل جراية عمرية لعائلات وابناء المنكوبين تقوم بها شركة المناجم

ونطلب ايضا فتح بحث عدلي ضد كل جريدة تنشر اخبارا مزيفة مصطنعة مثل جريدة الديبش في مسألة النياشين لكي لا تعود لنشر ما من شأنه توتير الاعصاب .

وفي الختام نعلن للحكومة وللراي العام ان الحزب الدستوري بريء كل البراءة من جميع التهم الملفقة الملصقة به .

ولنا في عدل جناب العميد وحسن تبصره ما تطمئن له نفوسنا .

رئيس الشعبة الدستورية بطبربة

محمد بن حسين

مدير الجريدة وصاحب امتيازها

محمد المنصف المنستيري

مطبعة الارادة ـ تونس

الخطر كما يراه المعمرون

تذكرم م. بيرين - احد معمري الجبل الايض - فكتب مقالة ثم ارسلها الى جريدة « لا تونيزي فرانسيز » فهللت لها هذه الجريدة ورحبت بها اعظم ترحيب . حتى انها نشرتها في صحيفتها الاولى متوجة بعبارات الشكر والثناء و م. بيرين معمر كما قلنا بالجبل الايض وقبل ان يتعاطى الحرث والزراعة وقبل ان يتنعم جنوب غربنا بحسن تدبيره الاستعماري وقبل ان ينتصب قائدا لسكانه . كان كولونيلا في جيش وطنه . بحيث ان له في ميدان المدنية وحكمة بثها بين المستعمرين (بالفتح) رسالة المعمر واجتهاد « سلاك الواحلين » وفي ميدان العنف والقساوة و .... النظام حظ الرجال العسكريين فجمع كولونيلنا هذا بين هذه الصفات الحميدة وادمجها جيدا ثم استخرج من دمجها ومن امتزاج السيف والمحراث نفسية غريبة صيرته اقرب الاقربين من « بابا عصمان » ذلك الرجل العظيم ! التركي الاصل التونسي المقر . الذي بقي ذكره رمزا لما كان عليه ابطال الجالية التركية بتونس في زمن « الانكشارية » واليوزباشية زمن خوارق الاقوال والعادات

لقد كان « بابا عصمان » هذا اقرب الناس الى « الزنجيات » ببساطة عقله وبفهمه الصبياني . والكولونيل من هذا القبيل . كما كان « بابا عصمان » سريع الغضب يبادر الى التهديد والتخويف وابراز انيابه ككلب البرية . والمعمر بيرين كذلك لكن بفارق واحد وهو ان الغضب والتهديد والانياب من نوع « البولدك »

وكان « بابا عصمان » اذا همس فهمسه له طنين واذا تكلم فكلامه زئير . وم. بيرين - مثل كل معمر قام باداء واجبات التفوق - صوته كالرعد وكلامه زئير الاسد ! . وكما كان التركي اذا نطق بجملة استعان على ابراز اقوة في كل كلمة بلفظة « ولن ولن » وربما يضيف لهذه « الولن » احيانا لزيادة التاكيد ولرغبة اظهار الفصاحة « الد اشفندي افندم » فكذلك م. بيرين اذا خاطب واحدا ولو لامر بسيط لا يتراخى عن ترجمة هذه الرطانة « العجمية » الى لغة قومه ويجعل كل عبارة من عباراته مقرونة بجملة « نون ديديو ! نون ديديو ! » واذا اردنا ان نترجم ذلك ترجمة حرفية فان هذه « النون ديديو ! » انما هي « بسملة » تدل على التقوى والخضوع الحميد ولكن الكولونيل بيرين ليس من الذين يكترثون بمعنى ما يقولون وليس مقصوده التبرك او اظهار الطاعة للخالق . ولكن هذه العبارة عنده انما هي مثل ضربة السوط يخفق بها ظهر مخاطبه لكي يتضاعف احترامه له ويزداد وقارا وهيبة في عينيه .

هذا م. بيرين !

ولما عرفه القاري بهذه العبارة الوجيزة واكتنف طبعه « وختاره » اكتشافا كافيا فلنلفت نظره الآن لما كتبه في « التونيزي فرانسيز » فقد بلغه خبر حوادث المتلوي وشاهد بعينيه ما جرى بجبله الايض وقد انبأنا في طالعة مقاله بادراكه لهذه الحوادث المؤلمة وبانه لما بلغه الخبر رأى ان الامر يستحق اربعين « نون ديديو ونون ديديو » زائدة . وانه لذلك سخط « ونخط » على الحكومة التي سمحت « للانديجان » برفع رؤوسهم . وعلى الدستور ورجاله الذين عظم بهم الطغيان والوقاحة وتفرعنوا حتى رفعوا استار الحياء وحرموه - هو بيرين - الطمأنينة التي يستحقها واجبروه على ان يشتغل بهم

وبخزعبلاتهم الشيطانية بالرغم من هو انهم عنده ومن قلتهم ومن .... استهتاره بامرهم ! ثم استمر فقال ان من عادته ان يبتاع ما يلزم له من الشعير . من بائع اسمه الطاهر من سكان سجنان . وقد كان هذا الطاهر من عادته مثل بقية العرب ابناء جلدته السرقة والتزوير فيبيع له الشعير دائما بارفع ثمن . وما راعه يومين قبل « ثورة » الجبل الايض الا وقد اتاه الطاهر المذكور وطلب منه ان يشتري كلما عنده من الشعير باخفض الاثمان . فاستنتج م. بيرين من التجاء العربي « السارق ! » اليه ومن عرضه عليه بيع الشعير بابخس الاثمان النتيجة التي تتفق مع منطق الاستعمار وعقلية التفوق ونفسية « بابا عصمان » ايضا ! ثم يتطاير الشرور من عينيه ويصرخ قائلا : « نون ديديو » يا معاشر مواطني الذين اراد بكم القدر ان تستوطنوا هذا الجحيم ! . ان الخزعبلة واضحة والخيانة ثابتة . فلا ريب ان العرب اتحدوا واتفقوا كلهم على تذبيح المعمرين ! فان الطاهر بائع الشعير قد تخلى عن عادته وحبه للسرقة حبا غريزيا وسلم لي شعيره باقل من قيمته الحقيقية . فلماذا هذا التنازل عن الامر الطبيعي فيه ولماذا هذا البيع بالسعر المنخفض ؟ . ليس في الامر موضع لاعتراض او جدل . ان الدستور قد انبأه بما سيقوم به من سلب ونهب وسفك للدماء . « والطاهر » قد حسب حسابه وقرأ العواقب ففضل بيع بضاعته ولو بازهد الاسعار على تركها عرضة للسلب والنهب . فهيا بنا يا زملاءي المعمرين ! اسرعوا ! تناولوا توا البنادق والرشاشات وحتى المدافع وصوبوها من قمة ابراجكم فان المسلمين قد اعلنوا الجهاد في سبيل الاههم والدليل على ذلك ان « الطاهر السجناني » قد باع لي شعيره بثمن بخس وتخلى عن السرقة على غير عادته . واعلموا ان الحكومة ورجالها وعميدها قد اظهروا عجزهم عن صد تيار الطوفان . فهيا بنا ايها الاخوان الى الحرب والميدان ! هيا بنا ندافع عن حرماتنا وعن اموالنا ! . واعلموا ان كل من لا يجيب دعوتنا - « نون ديديو » - اكبر الخونة وغير جدير به لقب رجل !

قال م. بيرين هذا وشهر في وجوهنا سيفه الذي علاه الصدأ بفعل الزمن . واكد انه عازم على ازهاق ارواحنا وسفك دمائنا - ولعلها افضل من روحه واشرف من دمه - نعم عزم هذا العزم وسود وجهه بهذه الجريمة لمجرد بيع « ويبة » شعير باقل من ثمنها !

ولقد اذكرتنا اقوال م. بيرين حكاية « بابا عصمان » الذي عمد الى الجزر فقطعه بسكين وجعل كل قطعة في حجم دينار ثم ادعى انها نقود ذهبية ونزل بها من قشلة « بيرنجالاي » الى السوق ليشتري لوازمه ولوازم « فاطمة » فكان مثار الضحك والهزوء من التجار وسخرية الساخرين ولم تجده نفعا عبارات « ولن ! ولن ! » ولا « الداشفندي افندم »

وها نحن نرى « الحكاية » تتكرر ونجد الشبه القوي بين نفسية المعمر بيرين ورشاشاته وعقلية التركي ودنانير « السفنارية » فنرى ان كلا من المشبه والمشبه به يستحق زيارة منوبة والضيافة في مأوى المجانين . وان من واجب المحافظين على الامن في هذه البلاد ان يفتحوا اعينهم جيدا ليروا ان الذين جلبوهم من اوطانهم ليكونوا قدوة لاهلها وليقوموا بادخال الرقي عليهم وتمدينهم انما اصبحوا خطرا عظيما على حياة تلامذتهم لايسيرون الا وراء الطغيان ولا يعملون الا لاشفاء الغليل

نعم ان التعميم لا يوافق الحق والانصاف . ويمكن ان نجاب ان حالة بيرين خاصة به وان بقية مواطنيه سالمون من هذا المرض المعضل . ولكن ماذا نصنع حينما نشاهد ان جريدة « التونيزي فرانسيز » قد اهتمت بمقال بيرين ودعاويه الغريبة . ونشاهد ان جريدة « الريفاي ناسيونال » قد نقلتها وذيلتها بعبارات الموافقة والاستحسان . ونشاهد ايضا ان آراء م. بيرين وآراء م. فينيك كلاهما في الوضع والهوى سوى . « والتونيزي فرانسيز » انما هي جريدة المعمرين ولسان الاستعمار . « والريفاي ناسيونال » تدعي انها لسان الفرنسيين الاصليين وانها طاهرة من كل جرثومة اجنبية وكلنا نعلم ان م. فينيك هو رئيس المعمرين ورئيس حجرتهم وانه يعتبر لذلك كمقدم على ذواتهم وشؤونهم .

واذن فلنا الحق كل الحق ان نستاء من كلام مثل كلام بيرين ولنا الحق كل الحق ان نترقب من « الحماية » ان تحمينا اولا من شر « الحامين »

(علي بو حاجب)

ملاحظات وتعليقات

« راسبوتين » ايضا

لقد كان لما كتبناه في العدد الماضي عن وجوب تطهير الادارات وازالة معالم المحسوبية ووقاية ضعفاء النفوس من شر الصداقة واستغلالها استغلالا اثيما . رنة ارتياح عظيم واستحسان كبير لدى عموم الاوساط ولدى كثير من الموظفين المغلوبين على امرهم وعلى الاخص اولئك الذين كانوا يرون باعينهم كيف يتساقط اولئك الاصدقاء المتاجرون بصداقتهم على التدخل في القضايا كما تتساقط النسور الكاسرة على الفريسة

ويعلم الله اننا لا نريد بما كتبناه وبما سنكتبه في هذا الموضوع الاساءة الى اي شخص كان فاننا نمقت الشخصيات ونتحاماها تماما . وفضلا عن ذلك فان جريدتنا هذه جريدة فكرة . تعمل في نطاق محدود لا يتجاوز خدمة الصالح العام لهذه الامة والدفاع عن حق المستضعفين ودفع الشرور والآثام بكل ما لديها من جهد وقوة . لذلك نصرح اننا لم يكن يدفعنا اي غرض فيما اشرنا اليه من اعمال « راسبوتين » التي يعلم عنها صديقه الموظف الكبير اكثر مما نعلم ولكنه بالرغم من ذلك راض عنها كل الرضا . كما انه لم يكن يدفعنا اي دافع غايته الانتقام من ذلك الموظف الكبير . اذ لو اردنا ذلك لتركنا صديقه « راسبوتين » يعمل بتدخله في مختلف القضايا على الاساءة لسمعة صديقه اساءة ربما تنقلب الى اداية لنزاهته

ان كبار موظفينا قد ائتمنهم سيدنا ومولانا ومولانا ابقاه الله على رعاية مصالح امته وحفظ حقوق الضعفاء فنريد منهم ان يكون عمادهم الامانة ورائدهم النزاهة والقيام بالواجب على الوجه الذي يتفق مع المامورية التي كلفهم الجناب العالي بها لخدمة امته لا لخدمة الاغراض الخاصة وقضاء المصالح العائلية وارضاء الصداقة فان مثل هذا وحده من دون ان تحدث عنه مضرة للغير قبيح صدوره ممن يتقلد منصبا عاليا فكيف به اذا اهدرت به حقوق الضعفاء وانتهكت حرمات العدل وديست مصالح الناس . واحيانا كرامة القضاء واستقلاله .

لقد اطلعنا في هذا الاسبوع على غرائب الاخبار عن تصرفات « راسبوتين » واستغلاله صداقة صديقه الرجل الكبير . فقد توارد علينا الكثيرون وكلهم يدلي الينا بمظلمته ويقص علينا قصة تشمئز لها نفوس النزيهين ويستنكرها كل ضمير حر . ومن الغريب ان انات المظلومين وزفرات المكلومين لم تبلغ الى الجناب العالي ابقاه الله ولم يصل خبرها الى الذين قالوا انهم جاءوا الى هذه البلاد لانقاذ المظلومين من نير ذوي النفوذ واستعباد الرؤساء وبطانة السوء

الا لقد بلغ السيل الزبى وصارت الصداقة تسمح لصديق السوء ان يتدخل حتى في تعيين الموظفين وفي توجيه سير العدالة في الوجهة التي يريدها . واذا كان هذا امر منكر لا يجمل السكوت عليه في الامور الادارية فمن باب اولى واحرى اذا كان التدخل في سير النوازل الشرعية .

بل لعل الاغرب في الوقت الحاضر على الاخص قصة العبث بالاعانة قوتا التي تعطى لفقراء سيدي ابي سعيد حتى قدر لنا الخبيرون ان ما يذهب في هذا السيل من باب واحد هو ما قدره فرنكات ٢٩٠٠ شهريا تقطع من قوت الفقراء والمعوزين والجائعين على ما يقال لتستحيل الى بنزين وزيت تمون به الاتوموبيل التي اعدت للطواف على الادارات ولقضاء اللبانات

ويقال ان الحكومة قد اطلعت على اسرار هذه القصة وفتحت لاجلها بحثا اداريا اثبت صحتها وشناعتها ولكن يد الصداقة تحاول ان تسبل عليها رداء النسيان حتى لا تنشر الفضائح ولا تظهر القبائح ولو كان في ذلك ضياع لحق الضعفاء ولأموال الخزينة العامة .

فكيف نستطيع مع هذا ان نسكت ولا نرفع الصوت لمطالبة الحكومة بالقضاء على هذه الآفات المهلكة والاسراع بتطهير الادارات من الشرور والآثام وجراثيم الاوبئة الفتاكة التي زادت في مصائب الامة وارهقتها الى حد بعيد . فان الامر قد تجاوز حدود « الريبة » التي تحدث عنها م. فينو وصار السكوت عنه جريمة لا تغتفر .

لون جديد للمقاومة الاستعمارية

في هذه الايام الاخيرة اطلع القراء على اخبار حل « كتلة العمل المغربي » وقد رأينا ان تلك الاخبار اقترنت بادعاءات استعمارية غريبة كنا نظن انها من صنيع شركات الاخبار الاستعمارية حتى اطلعنا على جريدة « السعادة » لسان حكومة الحماية المغربية العربي فرأينا فيها نص قرار الحل واذا به يتضمن تلك الادعاءات التي نسبت للدين الاسلامي البريء مما يراد به .

وافادة للقراء رأينا ان ننقل ما قالته تلك الجريدة في هذا الشان . وهذا نصه :

قررت حكومة الحماية باتفاق مع جلالة السلطان المعظم حل الجمعية المسماة « كتلة العمل المغربي » ووقع دولة الصدر الاعظم على القرار الآتي الصادر في العدد الاخير من الجريدة الرسمية بعد ما اذن بنشره صاحب المجادة المقيم العام وها نصه :

نظرا للظهير الشريف الصادر في ٢٨ جمادى الثانية عام ١٣٣٢ الموافق ٢٤ ماي سنة ١٩١٤ المتعلق بالجمعيات والظهائر المتممة له

وحيث ان جماعة من الناس الفت جمعية تحت اسم « كتلة العمل المغربي » اخذت تمنح اوراق الانخراط لاعضائها وتقبض منهم مرسوم الاشتراك خلافا لما جاء في الظهائر الشريفة المشار اليها

وحيث ان نفس تنظيم هذه الجمعية وما يقتضيه من حمل الاعضاء على اداء اليمين يعتبر مضرا ضررا كبيرا بنفوذ جلالة السلطان ومخالفا للنظم والماجريات الاسلامية

وعلاوة على تطبيق مقتضيات الظهير الشريف المؤرخ في ٢٧ ربيع الثاني عام ١٣٥٤ موافق ٢٩ يونيو عام ١٩٣٥ القاضي بقمع المظاهرات المخلة بالنظام والمحاولات الماسة باحترام السلطة

قرر الصدر الاعظم ما ياتي :

فصل فريد - ان الجمعية التي تألفت تحت اسم « كتلة العمل المغربي » تعتبر محلولة ابتداء من تاريخ صدور هذا القرار

وحرر بالرباط في ٥ محرم عام ١٣٥٦ موافق ١٨ مارس سنة ١٩٣٧

الامضاء - محمد المقري

***

نعم ان تحويل « كتلة العمل المغربي » القديمة الى جمعية ذات صبغة جديدة تعم كافة انحاء المغرب يسجل المنخرطون فيها اسماءهم في شعبات محلية يتسلمون منها ورقة العضوية بعد اداء مرسوم الاشتراك جاء مخالفا تمام المخالفة لمقتضيات ظهير ٢٤ ماي سنة ١٩١٤ وعلاوة على ذلك فان اعضاء « كتلة العمل المغربي » قد تعاهدوا على « مؤامرة » بمعناها الاصلي حيث يرتبط بعضهم مع بعض باداء يمين متناف تماما مع قواعد الاسلام وتقاليده ومع نفوذ جلالة السلطان ذلك النفوذ الذي تعهدت حكومة الجمهورية بالمحافظة عليه طبقا لعقد الحماية ومن جهة اخرى فلا ريب ان تعميم وسائل العمل على هذه الطريقة في جميع انحاء المنطقة الفرنسية لنشر الدعاية بين سكان لا زالوا لم يتطوروا تطورا كافيا يعتبر خطرا كبيرا على الامن العام وخصوصا في الظروف الراهنة

والحكومة تؤمل ان لا تكون مضطرة لان تطبق على مسيري هذه الجمعية واعضائها مقتضيات ظهير ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٥ القاضي بقمع المظاهرات المخالفة للنظام والمحاولات الماسة بما يجب للسلطة من الاحترام اذ لا يمكن انجاز الاصلاحات تدريجيا وتحقيقها لفائدة سكان هذه البلاد الا ضمن النظام وداخل دائرة القوانين والحكومة عازمة عزما اكيدا على ذلك باتفاق تام مع جلالة السلطان

جريدة « صوت التونسي »

يوم السبت الماضي عادت جريدة « صوت التونسي » الى الظهور بعد احتجاب طويل تحت ادارة رصيفنا الكاتب القدير المبدع الاستاذ السيد الشاذلي خير الله . وهو احد الرفقاء الذين كان لهم الاثر الكبير في الكفاح العظيم الذي قام في هذه البلاد بين قوة الامة الادبية والقوة المادية التي يتسلح بها خصومها من رجال التفوق والاستعمار الماحق . والقراء يذكرون المكانة العظمى التي حازتها في السنوات الماضية جريدة « صوت التونسي » ويعرفون القيمة الادبية التي لرصيفنا البارع صاحبها الذي يتمثل فيه لون من الوان الكفاح امتاز به عن جدارة واستحقاق . فلا شك ان كل محب لبلاده يسر لنزول كافة العاملين الى الميدان للتعاون على خدمة الصالح العام ورفع شان البلاد . فنهني رصيفنا المحترم بهذه العودة الى الميدان وندعو لجريدته بالحياة الطويلة وبالتوفيق واطراد النجاح .

الحالة بشمال افريقيا

في نظر انكليزي

نقلا عن جريدة « الاهرام »

نشرت جريدة « ايفنتج استاندارد » مقالا لمراسل اشار فيه الى علائم ازدياد القلق في شمال افريقيا الفرنسوية وقال ان النزاع الاسباني زاد في الطين بلة بايجاد حالة عدم استقرار في المغرب الاسباني فان مسالة مقدرة فرانسا على الاحتفاظ بشمالي افريقيا ليست موضع بحث وتساؤل ولكن الامر الذي لا ريب فيه هو ان مشكلة حكم الجزائر وتونس والمغرب تزداد صعوبة

وقد وردت البرقيات اليوم ايضا من الجزائر منبئة بتجدد الاضطرابات فان الاهالي المتعلمين هناك حانقون لابعادهم عن مناصب الحكومة والسبب الاخر للامتعاض وعدم الرضاء هو ان الجزائر وتونس مرتبطتان تجاريا بفرنسا

وعلائم الاضطراب في مراكش التي هي اغنى البلدان الافريقية اقل منها في سواها ولكن طبائع الاهالي السريعة الاشتعال تجعل كل اضطراب يقع في المغرب اشد خطرا فان سكانها بما جبلوا عليه من العناد يؤثرون ان يقاسوا المظالم على ايدي زعمائهم على ان يتولى ارشادهم وقيادتهم الاجانب . والمغاربة لم يظهروا قط في يوم من الايام اي ميل عظيم للفرنسيين الذين يحكمون البلاد حكما عسكريا هو مزيج غريب من الشدة وعدم الكلفة ويرتاب بعض المراقبين كثيرا فيما اذا كانت شمالي افريقيا يمكن ان تعتبر عن ثقة وطمأنينة مستودعا للرجال في المستقبل

تحفز ايطاليا

قررت الحكومة الايطالية في المدة الاخيرة تحصين جزيرة بونتا لاريا المواجهة للسواحل التونسية والتي لا تبعد عنها الا مسيرة ساعات قليلة . واعلنت تبعا لذلك منع تحليق الطيارات على تراب هذه الجزيرة وقد كان لهذا القرار وقع عظيم في فرنسا وانكلترا اكبر الدول البحرية التي يهمها امر البحر المتوسط . ولذلك توجه اهتمام الخبراء البحريين من الفريقين الى استكشاف نوايا ايطاليا التي يخفيها هذا القرار وقد كانت المعلومات التي تلقوها غامضة لا تساعد على تعيين الغاية التي يرمي اليها هذا القرار .

وقد اثار قرار ايطاليا تعليقات كثير في الصحف الانكليزية نظرا لمركز هذه الجزيرة الهام المتحكم في مرسى بنزرت وفي المضيق البحري الكائن بين الشواطيء الايطالية والتونسية . ويرى الخبراء انه اذا جهزت الجزيرة بالطيارات والغواصات فانها سوف تتحكم فعلا في هذا المضيق وتمنع المرور منه وبذلك تهدد مواصلات الامبراطورية البريطانية اعظم تهديد . وتصير مع جبل طارق والاسكندرية ثالث نقطة بحرية هامة يمكن منها التحكم في حوض البحر المتوسط وحصره . وقد اعاد تحصين هذه الجزيرة الى الاذهان ما كانت اعلنته بعض الاخبار الايطالية - اثناء قيام الدول بالعقوبات التي قررتها جمعية الامم ضد ايطاليا - من التهديد الموجه على الخصوص للاسطول الانكليزي الذي ملات به انكلترا البحر المتوسط وذلك بوضع الالغام في هذا المضيق بين بونتا لاريا والشواطيء التونسية لشطر الاسطول الانكليزي الى نصفين وفصل قسم هام منه عن قواعده الاصلية

نتائج سياسة التفقير

نشرت جريدة الديش تونزيان في عددها الصادر يوم السبت الماضي رسالة لمكاتبها بالمنطقة العسكرية في الجنوب جاء فيها ما معناه : ان مرض التيفوس قد انتشر انتشارا كبيرا في كامل المنطقة بين اهاليها . اما الاروباويون فان صحتهم لحد الآن على غاية ما يرام ولم تنلهم عدوى المرض (والحمد لله !) ويعد اهالي المنطقة هذا المرض الذي حل بهم نعمة من اجل النعم يغبطون بعضهم عليها والسعيد من حلت « قملة » التيفوس ضيفة عليه وذلك لان كل جهة تظهر فيها اصابات التيفوس ويضرب عليها الحجر الصحي الا ويباشر سكانها بزوال العناء الاليم المستمر الذي كانوا يلاقونه آناء الليل واطراف النهار من المجاعة الضاربة اطنابها لان الحكومة تتولى وقتئذ القيام باطعام الذين ضرب عليهم الحجر الصحي .

ولا شك ان هذه الرسالة ليست بحاجة الى التعليق . فهي وحدها تعليق واظهار لنتائج سياسة التفقير التي يسير عليها دعاة الميز والتفوق في ادارة شؤون البلاد وفي استنزاف قواها لفائدة الامتيازات والمتفوقين حتى جف ضرع البقرة وحتى احتلب القوم الدماء .

اما الاروباويون الذين يتمتعون - والحمد لله - بالصحة الجيدة . فمن اين يجد المرض سبيله اليهم فهم يتقلبون في بحبوحة من العيش تتوافر عليهم النعم وتنالهم العناية العظيمة في كل امر يخصهم . وانه ليستحي ان يخطو اليهم خطوة واحدة وان لم تسمح الديبش ومن وراءها بهذه « الاعترافات »

نائب بالاكراه

يقوم نظام المجلس الكبير - فيما يقوم عليه - على تمثيل المصالح الاقتصادية وبذلك كان في القسم التونسي اثنا عشر عضوا يمثلون الحجرتين الفلاحية والتجارية . وعدد آخر من الاعضاء يمثلون الحجرتين المختلطتين للوسط والجنوب

وقد اقتضى نظام هذه الحجرات ان نيابة اعضائها تدوم مدة ست سنين وان نصفهم يجدد كل ثلاث سنين . وانا لنذكر ان آخر انتخاب جرى لتجديد نصف الاعضاء قد تم في فاتحة سنة ١٩٣٤ بحيث لم يحل شهر افريل من تلك السنة حتى تم كل شيء وانتهى العمل لتجهيز المجلس الكبير بالعدد اللازم من الاعضاء وعقد المجلس جلساته فعلا في الاسبوع الاول من ذلك الشهر على ما نظن

وكيفما كان الامر فانه قد مرت منذ ذلك التاريخ الى الآن ثلاث سنوات كاملة وانتهت نيابة بعض ممثلي الحجرات في المجلس الكبير لانتهاء امد عضويتهم بالحجرة التي يمثلونها حيث حل اجل تجديد نصف اعضائها الذين انتخبوا في عام ١٩٣١ فكيف يمكن اعتبارهم بعد مضي المدة القانونية اعضاء في المجلس الكبير او الحجرة مع ان نص الامر العلي المنظم للحجرات يقول ان مامورية الاعضاء تدوم ست سنوات ونفس الامر العلي الصادر في تعيينهم اعضاء وتثبيت انتخابهم ينص على تحديد مدة المامورية بست سنوات .

لا بد للحكومة ان تخضع للواقع وتعترف معنا انها خالفت امرين عليين على الاقل . ومن الغريب ان يقع هذا منها بينما ترى هي نفسها ان اول واجب عليها هو حمل الناس على احترام التراتيب والنصوص القانونية وتنفيذ الاوامر الصادرة من مولانا المعظم .

نريد ان نعرف السبب الداعي لسكوت الحكومة عن هذا الامر الذي لم يقع مثله على ما نظن في العهود السابقة . فما هو الداعي لوقوعه في عهد الديموقراطية على ما نسمع من الاقوال الكثيرة التي كان لها دوي عظيم . فهل يتاح لنا ان نحظى بجواب يشفي الغليل عن هذا السؤال الحائر في البحث عن الجواب

الجبروت في الجنوب

الى العدالة نرفع شكايتنا . الى ذوي النفوذ وراحمي الانسانية نصور بعضا مما نقاسيه .

يا من قطعتم على انفسكم السهر على حياة اهل البلاد . ويا من نذرتم التضحية في سبيل المظلومين من اخوانكم . هبوا جميعا لانقاذ الجنوب التونسي من جبروت الرجعيين .

البلاد افقر جهات الايالة . والسكان مسالمون وديعون . فما بال الحكومة تعاملهم هذه المعاملة القاسية ؟ وتنكل بهم هذا التنكيل الاليم ؟

بالامس استعملت السلطة المحلية جميع الوسائل وارتكبت اشنع الفظائع في بيع مواشي الفقراء وحلي النساء وقوت الصغار لتخليص الضرائب الدولية حتى صيرتهم فقراء عراة مشردين . فها هي الصابة قد حلت والجنوب مجدب منها تماما . فماذا سيكون موقف اولئك الحكام الذين يجبون بالامس اموال الضعفاء قسرا واستعملوا الشح المتناهي في توزيع الاعانة الدولية والسواد الاعظم ما زال يترقب قسطه منها وقليل منهم من ينفح الآن بعد نصف شهر بثلاثة امداد لا يدري كيف تكفيه اللهم الا ان تكون الاعانة له على قوت طيوره الداجنة

يا قوم البلاد فقيرة بطبيعتها والاجاحات متوالية عليها . وقساوتكم وطغياكم نكبة اخرى فارفقوا بالامة واحترموا الانسانية

كل هاته الحقائق اعلمنا بها الحكومة ولكن تناستها . والاغرب من هذا كله اننا في عهد الواجهة الشعبية وتكم افواهنا حتى عن ابلاغ الامة وانصار الحق للمظالم التي يرتكبها حكامنا حتى لا تنغص عليهم بصرخاتنا المنبعثة من افئدتنا المكلومة . ولا حاجة بنا الى تعداد هاته المظالم فهي اكثر من ان نحصيها . ولكن بنظرة اجمالية تقول بيانا للواقع ان حكام الجنوب اتخذوا لهم قانونا خاصا يحكمون به الاهالي . وهم يعلمون انه غير صالح لان يعامل به الانسان في القرن العشرين . قرن الحرية كما يزعمون . فكل تعدياتهم التي نراها شاذة ومنافية للقوانين هي فقرات من دستورهم الذي يحكمون به سكان الجنوب .

الى جناب المقيم الى الملا جميعه نصور احدث صورة مثلها الاستعمار بالجنوب . تخجل منها العدالة ويحمر منها وجه الانسانية .

في اواخر الشهر الماضي قدم للبلاد التونسية م. فيانو ليطلع على مطالبها الشرعية . ولاجل ذلك زار عدة جهات منها سوسة وصفاقس وقابس فتسلم مطالب سكان البلدان الثلاثة ثم زار مدنين . وكيف تظنون صورة هذه الزيارة ؟ فرح السكان بمقدم كاهية وزير الخارجية وتفاءلوا خيرا . ولكن ويا للاسف ان غلبة العامية والذعر من غضب الحكام كانا سببا في قلة المطالب رغما عن كثرة السكان وكثرة حاجيتهم

وبعد هذا هل تمكن هؤلاء المخاطرون من ابلاغ مطالبهم كلا ؟ بل حيل بينهم وبين ابلاغها ونال بعضا منهم العقاب الصارم معجلا والبعض الاخر عما قريب ينزل الغضب بهم وبكل من امضى على هاته المطالب او دعا الى كتابتها وسجلت اسماء جميعهم في عداد المشوشين للراحة المتمردين على القانون : وكل ما رءاه الزائر تلك الكوكبة من الفرسان الذين لعبوا امامه حصة قليلة ثم انصرفوا . كل هذه الادوار التي تمثل بالجنوب وامثالها لا تاتي بامن السكان ولا تحقق مهمة فرنسا . فهل آن للحكومة ان تستبدل هذه الحالة وتراقب هؤلاء الطغاة وترحم اولئك البؤساء المساكين . ط.ع

تبذير اموال الاوقاف

يقولون ان جمعية الاوقاف اصبحت عاجزة عن القيام بمصالحها الضرورية كتحسين حالة المساجد واصلاح المعاهد الدينية وتحسين مرتبات موظفيها واعطاء الصدقات للفقراء والعاجزين وانها بلغت من الاحتياج الى درجة لا نظير لها في التاريخ حيث وصلت الديون التي عليها الى ٢٣ مليونا اقترضتها من الدولة يضاف اليها ما بذمتها من الاموال المؤمنة بمختلف العناوين كالامانات الشرعية والمعاوضات المتكونة من الاوقاف العامة والخاصة وتبلغ نحو العشرين مليونا وهذا العجز المستمر قد حمل الدولة على عدم اقراض الجمعية في المستقبل الا بعد ان تعرف قيمة ما تملكه من العقارات والرباعات خشية ان تستغرق الديون ذمتها فتالفت لجنة لتقويم املاكها واتمت اعمالها ولا ندري ما هي النتيجة الحاصلة بعد التقويم . غير انه يمكننا ان نقول ان العجز لا زال مستمرا وحالتها المالية تنذر بالخطر وما بالعهد من قدم قد طلب بعض الاعضاء بالمجلس الكبير في الدورة الاخيرة من الحكومة الضمان في الاموال المؤمنة بالجمعية خشية ان تجول فيها يدها لانها اصبحت على ابواب الافلاس فاجابتهم الحكومة بان الدولة ستنظر في هاته المسالة وتأخذ بيد الجمعية متى دعت الحاجة الى ذلك والجمعية رغم الافلاس وهذا العجز المالي نراها تبذر الاموال باليمين والشمال ولم تتدارك غلطاتها الماضية كابقاء مجلس الادارة الذي يكلفها نحو المائة الف فرنك في العام واعطاء اعانات لمن لا يستحقها من ذوي الجاه نراها ايضا مستمرة حتى اليوم في اعطاء المنح والغرامات بدون سبب ولكن هاته الغرامات لا تعطى الا للمقربين مثل اخ متوظف سام بها كان متوظفا بالجندرمة وعزل قد سمي كاتبا بادارة نيابة بمسقط راسه بمرتب سنوي قدره ١٢٠٠٠ وغرامة ٩٦٠ بحيث يصير مرتبه السنوي فرنكات ١٣٧٦٠ ولما لم يوجد له شغل كتابي كلفه بحفظ الاوراق واعطاء تلك الغرامة في مقابل جلوسه في مكان واحد وكذلك الغرامة التي تعطى لكاتب المدير الخاص فهذا الكاتب ليس له شغل ايضا الا فتح المكاتيب الواردة على الادارة ومرتب هذا الكاتب يبلغ سنويا ١٧٠٠٠ وله غرامة ١٩٢٠ ومنحة عائلية ١٢٣٠٠ بحيث يبلغ مرتبه السنوي فرنكات ٣٢٠٢٠ وهذا الكاتب قد شارك في مناظرة الانشاء مرتين ولم ينجح فاصدر لاجله امر علي خاص لتنقيح القانون الاساسي المؤرخ في ١٩ مارس ١٩٢٤ حتى يمكن تسميته منشئا بدون امتحان وتمت له التسمية في مارس الجاري ويقال انه سيسمى في القريب كاهية رئيس قسم مراعاة لنشاطه في الاعمال التي يقوم بها لخصوصيات ذلك المتوظف السامي واذا اردنا ان نتعرض الى الافراد المقربين الذين اعطوا غرامات ومنحا بدون موجب فانه يضيق بنا المقام لكننا نكتفي بالمثالين المذكورين خشية الاطالة وبهذا يظهر ان ميزانية الاوقاف عاجزة عن القيام بالشعائر الدينية وغير عاجزة عن بذل الاموال وتبذيرها للمقربين وذوي المصالح الخاصة الذين ليست لهم كفاءة ادارية فيما يظهر واذا طلب صغار المتوظفين تحسين حالتهم اجابهم المدير بان ميزان الاوقاف عاجز فلفت نظر الحكومة الى هذه المسالة للقضاء على هاته الخزعبلات والالاعيب وما ذلك عليها بالامر العسير . م.م

الارادة - وصلتنا هذه الكلمة من كاتبها الفاضل فابينا ان نمتنع عن نشرها احتراما منا لحرية القول والنقد . ولكننا مع ذلك ننشرها على مسئولية كاتبها خصوصا في ناحية الوقائع والارقام التي اوردها . على اننا سوف ندلي الى قرائنا في احد الاعدادنا المقبلة برايتا وما نعلمه عن ادارة الاوقاف والعلل التي انتابتها في المدة الاخيرة . ونريد ان نصرح من الآن اننا سوف لا نزج بانفسنا في اغراض الاحزاب القائمة في هذه الادارة بل سنقول كلمتنا بكل استقلال وتجرد عن كل اعتبار الا اعتبار المصلحة العامة وحدها .

« شمس الاسلام »

اتصلنا بالعدد الاول من مجلة « شمس الاسلام » التي اصدرها العالم الفاضل الزكي الشيخ السيد محمد الصالح بن مراد الاستاذ بالجامع الاعظم عمره الله . فوجدناه حافلا بمختلف البحوث التي تدل على سعة الاطلاع والرغبة في نشر محاسن الاسلام والمدنية العربية الاسلامية وهداية الذين يجهلون قيمة الذخر الاسلامي المجيد حتى دفعت هذه الرغبة صاحب المجلة المحترم الى تخصيص قسم منها لنشر فكرته باللغة الفرنسية . فنشكر له هذا المجهود الناشط ونرحب بالزميلة ونتمنى لها ما تستحقه من الانتشار والرواج وندعو لها بالتوفيق والنجاح

جريدة « صبرة »

وصلنا العدد الثاني من هذه الجريدة الاسبوعية التي صدرت في القيروان عاصمة الدولة الاسلامية الاولى فكانت ثانية جريدة عربية صدرت فيها وقد سرنا تسابق المدن الكبرى لنشر الصحف . لكننا نتمنى ان يتوفق اصحابها للعناية قبل كل شيء بالامور المحلية التي تهم احوال الجهة التي صدرت فيها والتي لا يمكن لجريدة اخرى تصدر في الحاضرة وتشتغل بالامور العامة ان تعطيها من الاهتمام اكثر مما تعطيه لغيرها من الجهات

وعلى كل حال فاننا لا يسعنا الا ان ندعو للرصيفة الجديدة بالتوفيق والرواج .

« الارادة »

لسان الحزب الحر الدستوري التونسي

تصدر يوم الاربعاء من من كل اسبوع

الاشتراكات

ثلاثون فرنكا في السنة

الرسائل

والحوالات توجه باسم مدير الجريدة

محمد المنصف المنستيري

نهج الحلفاوين زنقة الرياض عدد ٤

بتونس